

دور المنهج العقلي في شرح الحديث الشريف عند الإمامية دراسة تحليلية

*The Role of the Rational Approach in Explaining the Hadith among the Imamiyyah
An Analytical Study*

Asst. Lect. Hassan Salim Hassan Al-Aboudi
Open Education College / Najaf Center

Prof. Dr. Amal Hussein Alwan
Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

م.م. حسن سليم حسن العبودي
الكلية التربوية المفتوحة / مركز النجف الشرف
hassans.farhan@student.uokufa.edu.iq

أ.د. آمال حسين علوان
كلية الفقه / جامعة الكوفة
amalh.alwan@uokufa.edu.iq

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٣ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ١ / ٤

تاريخ التقديم: ٢٠٢٥ / ٧ / ١٤

ملخص

يُعَدّ الحديث الشريف بعد القرآن الكريم المصدر التشريعي الثاني الأهم عند المسلمين، وقد أولته مدرسة أهل البيت عليهم السلام اهتمامًا بالغًا روائيةً ودرايةً. ومنذ عصر النصّ كانت الحاجة قائمة إلى شرح الأحاديث وبيان مضامينها، خصوصًا تلك الأحاديث التي انطوت على كلمات غامضة أو دلالات دقيقة أو إشارات خفية أو غير ذلك. ومع مرور الزمن وظهور مناهج معرفية متعدّدة، برزت الحاجة إلى منهج يولّز بين النص والعقل، فكان «المنهج العقلي» أحد أبرز تلك المناهج التي طُرحت في ساحة المشرح الحديثي. وقد أدرك سراح الحديث الإمامية منذ وقت مبكر أنّ الاختصار على ظاهر النص لا يكفي، خاصّة حين يُنسب إلى المعصوم عليه السلام ما يخالف مسلّمات العقل أو ضرورات الدين، فوظفوا العقل في فهم الروايات، لا باعتباره خصمًا للنص، بل باعتباره شريكًا في بيانه، ومفتاحًا لكشف دلالاته وتمييز ما صحّ من المتون، وقد استند هذا التوجّه إلى تراث أهل البيت عليهم السلام، الذين أكّدوا على حجية العقل، ولزوم الاهتداء به وتوظيفه في فهم النصوص، بل أكّدوا قبل ذلك على ضرورة عرض الحديث عليه عند الشك أو التعارض لمعرفة ما صدر منهم عليهم السلام، وما هوزخف باطل يلزم ضربه بالجدار على حدّ تعبير بعض الأخبار.

وتزداد أهمية هذا المنهج اليوم، في ظل التحديات الفكرية والشبهات المتنوعة، إذ بات من الضروري اعتماد قراءة عقلانية منضبطة لكثير من النصوص الحديثية كي يمنحها قدرة على الاستمرار والفاعلية في مواجهة الإشكالات والإثارات المعاصرة التي تطرح من هنا وهناك.

الكلمات المفتاحية: الشرح، الحديث الشريف، الإمامية، المنهج العقلي، آيات العقيدة

آذار ٢٠٢٦م / شوال ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥٤ / المجلد: ١

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqhj.v1i54.20429>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).
مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي



Submission date: 14/07/2025

Acceptance date: 04/01/2026

Publication date: 30/03/2026

Abstract

After the Holy Qur'an, the Noble Hadith is the second most important legislative source for Muslims. The Ahl al-Bayt school of thought devoted great attention to its narration and study. Since the era of the text, there has been a need to explain the hadiths and clarify their contents, especially those that contained ambiguous words, subtle meanings, hidden allusions, apparent contradictions, or other such matters. With the passage of time and the emergence of various epistemological approaches, the need arose for an approach that balances the text and reason. The "rational approach" was one of the most prominent approaches introduced in the field of hadith explanation. Imami hadith commentators realized early on that relying solely on the apparent meaning of a text is not sufficient, especially when something is attributed to the Infallible Imam (peace be upon him) that contradicts the axioms of reason or the necessities of religion. They employed reason to understand narrations, not as an adversary to the text, but rather as a partner in its explanation, a key to uncovering its implications, and distinguishing authentic texts. This approach was based on the legacy of the Ahl al-Bayt (peace be upon them), who emphasized the authority of reason and the necessity of being guided by it and employing it in understanding texts. Even before that, they emphasized the necessity of referring hadiths to reason in the event of doubt or conflict, to determine what they (peace be upon them) actually uttered, and what is merely false embellishment that must be thrown against the wall, as some reports put it.

The importance of this approach is growing today, in light of the various intellectual challenges and suspicions. It has become necessary to adopt a disciplined, rational reading of many hadith texts to ensure their sustainability and effectiveness in confronting contemporary problems and provocations that arise from here and there.

Keywords: explanation, hadith, Imamiyyah, rational approach, verses of faith.

العدد: ٥٤
المجلد: ١
العدد: ٢٠
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٦ م

دور المنهج العقلي في شرح الحديث الشريف عند الإمامية
دراسة تحليلية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين.

يمثل الحديث الشريف بعد القرآن الكريم الركن الأساس في البناء التشريعي والمعرفي عند المسلمين، وقد أولته مدرسة أهل البيت عليهم السلام عناية فائقة رواية ودراية. وفي عصر النص كانت الحاجة إلى شرح الحديث وبيانه موجودة لاسيما في الأحاديث التي انطوت على دلالات خفية، أو معارضات ظاهرية، أو اصطلاحات دقيقة، لكن بمرور الزمن أصبحت الحاجة إلى شرح الحديث وبيانه كبيرة جداً، وكلما ابتعدنا عن عصر النص بسبب تعدد المناهج والاتجاهات التي ألفت بظلالها على الشراح حتى وظفت من قبلهم في شرح الحديث الشريف، وكان الشرح من خلال العقل وأصوله وأحكامه من أهم تلك المناهج وأبرزها وأدقها، وبركاته حلت الكثير من الإشكاليات التي طرحت من هنا وهناك على كثير من الأحاديث الشريفة، فكان لهذا المنهج حضور واضح في كتب الشروح الحديثية عند الإمامية بل عند غيرهم أيضاً.

لقد أدرك شراح الحديث الإمامية منذ وقت مبكر أنّ الاختصار على الفهم الظاهري للنصوص لا يكفي في كثير من الأحيان، خصوصاً حين تتعارض الروايات ظاهراً، أو تُنسب إلى المعصومين عليهم السلام أقوال تخالف مسلّمات العقل أو الضرورات الدينية، فكان لابدّ من طرق باب العقل من أجل الفهم الصحيح للأحاديث الشريفة وتمييز الصحيح منها عن الدخيل والموضوع.

وقد أسّس هذا المنهج على مبادئ أهل البيت عليهم السلام أنفسهم، فهم الذين أكدوا على حجّية العقل وضرورته في فهم الدين، كما أشاروا ونَبَّهوا مراراً على ضرورة عرض الروايات عليه من أجل معرفة ما صدر عنهم عليهم السلام ممّا هو زخرف باطل. وتزداد أهمّية هذا المنهج في ظل التحديات المتزايدة التي تواجه التراث الحديثي، سواء من ناحية الطعون الخارجية أو الشبهات الفكرية أو حتى الإشكالات المعرفية

الداخلية، إذ لا يكفي اليوم التمسك بالنص من دون فهم وإع، بل لابد من قراءة مترنة تتفاعل مع العقل والنص معاً.

المطلب الأول: تعريف شرح الحديث وتقسيماته

سيكون الكلام حول هذا المطلب في جهتين:

الجهة الأولى: تعريف شرح الحديث في اللغة والاصطلاح:

أما معنى الشرح لغة فقد ذكر الخليل (ت ١٧٠ هـ) معاني ثلاثة لهذه المفردة، فالشَّرح يأتي بمعنى السَّعة كما في قوله تعالى: ﴿أَقَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ (الزمر، ٢٢)، ويأتي بمعنى البيان، ويأتي بمعنى قطع اللحم على العظام قطعاً، والقطعة منه تسمى شَرْحَةً (الفراهيدي، د.ت، صفحة ٩٣/٣). وقد أضاف الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) في الصَّحاح معنى آخر لم يذكره الخليل وهو التفسير والكشف، تقول: شرحت الغامض، إذا فسرتَه (الجوهري، ١٤٠٧ هـ، ٣٧٨/١). ويستفاد ممّا تقدّم من كلمات اللغويين أنّ الشرح على نحوين:

الأول: الشرح المعنوي: ومنه الشرح بمعنى الفهم وبمعنى سعة الصدر كما في الآية التي ذكرها الخليل، فمن المؤكّد أنّه ليس المقصود من شرح الصدر فيها هو الشرح المادّي، وقد أشار الطبرسي إلى المقصود من شرح الصدر في الآية بقوله: «أي: فسح صدره ووسع قلبه لقبول الإسلام والثبات عليه وشرح الصدر يكون بثلاثة أشياء: أحدها: بقوة الأدلة التي نصبها الله تعالى وهذا يختص به العلماء. والثاني بالألطف التي تتجدد له حالا بعد حال كما قال سبحانه ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ (محمد، ١٧). والثالث بتوكيد الأدلة وحلّ الشبهة وإلقاء الخواطر» (الطبرسي، ١٤٢٦ هـ، ٢٩٩/٨).

الثاني: الشرح الحسيّ المادي: ومنه الشرح بمعنى قطع العضو عن اللحم قطعاً، والشرح بمعنى التفسير، والبيان، والكشف، والحفظ.

وإنّما عددنا الشرح بمعنى التفسير والبيان والكشف من معاني الشرح الحسّية المادية باعتبار أنفسها لا بملاحظة معانيها ومداليلها، وإلاّ فهي من الشرح بمعناها المعنوي أيضًا. والمعنى اللغوي المناسب لمحلّ الكلام هو معنى التفسير والبيان والكشف كما سيّتضح ذلك عند بيان المعنى الإصطلاحي لشرح الحديث.

وأما الحديث ففي اللغة بمعنى الجديد من الأشياء، وهو نقيض القديم، والحديث: الخبر، يطلق على القليل والكثير، ويُجمَع على أحاديث (الجوهري، ١٤٠٧هـ، صفحة ٢٧٨/١). وأما إصطلاحًا عند الإمامية فقد بين الشهيد الثاني (ت ٧٨٦هـ):

"إنّ الخبر والحديث بمعنى، وهو كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة تطابقه أم لا. وهو أعم من أن يكون قول الرسول صلى الله عليه وآله والامام عليه السلام والصحابي والتابعي وغيرهم، وفي معناه فعلهم وتقريرهم. وقد يخصّ الثاني بما جاء عن المعصوم عليه السلام، ويخصّ الأول بما جاء عن غيره، أو يجعل الثاني أعمّ مطلقًا، والأثر أعمّ مطلقًا" (الشهيد الثاني، ١٤١٤هـ، صفحة ٥)

وما ذكره الشهيد الثاني من تعريف في مستهلّ كلامه غير تامّ؛ إذ ما يقوله الصحابي والتابعي وكذا فعلهما وتقريرهما لا يسمّى حديثًا بحسب المصطلح عند مشهور علماء الحديث الإمامية، بل المعروف عند مشهورهم أنّ الحديث هو «ما يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره» (الماقاني، ١٤٢٨هـ، ٥٢/١) (جعفر، ١٤٣٣هـ، صفحة ١٩)، ولم يدخلوا في التعريف ما يحكي عن غير المعصوم عليه السلام.

نعم يبقى هذا التعريف ناقصًا؛ لأنّه لا يشمل قولهم وفعلهم وتقريرهم بل يختصّ بالحكي فقط؛ لذا كان الأولى أن يعرّف بأنّه قول المعصوم، أو فعله، أو تقريره، أو ما يحكي عن ذلك (البهائي، ١٤٢٥هـ، صفحة ١٧٩).

وأما شرح الحديث اصطلاحًا: فيتّضح إجمالًا من خلال ما تقدّم من بيان المقصود من مصطلحي الشرح والحديث، وقد عرّف بناء على ذلك بتعريفات عدّة:

- منها: ما عرّفه الغنوجي(ت١٣٠٧هـ) بأنّه «علم باحث عن مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحاديثه الشريفة بحسب القواعد العربية والأصول الشرعية بقدر الطاقة البشرية» (القنوجي، ١٤٢٣هـ، ٣٣٦/٢).
 - ومنها: تعريف محمد خلف سلامة بأنّه «عمل يتوخّى فيه توضيح ما غمض من المتون وتفصيل ما أجمل منها» (سلامة، ١٤٢٨هـ، ٣٢/٥).
 - ومنها: ما عرّفه بعضهم بأنّه (علم يشتمل على ضبط ألفاظ الحديث وبيان معانيه وشرح غريبه واستخراج أحكامه وفوائده واستنباط الفقه منه والكشف عن وجه دلالاته على الحكم الشرعي) (جمال، ١٤٢٤هـ، ٤٥/٢).
 - ومنها: ما عرّفه أحد الباحثين المهتمين بالشأن الحديثي بأنّه «الكشف عن مراد المعصوم بقدر الطاقة البشرية سندًا ومتنًا» (حجي، ١٤٤٥هـ، صفحة ٢٧).
- والذي يلاحظ على هذه التعريفات أمور عدّة:
١. إنّ التعريفات المتقدّمة جميعها . ماعدا الأخير. غير جامعة؛ لأنّها قصرت الشرح الحديثي على شرح المتن وصولاً لمعناه ومغزاه، ولم تتعرّض لشرح الأسانيد، مع أنّ جلّ كتب الشروح الحديثية تناولت الشرح السندي والمتمي.
 - لا يقال: بأنّ بعض الشروح الحديثية لم يتعرّض فيها للبحث السندي.
 - فإنّه يقال: إنّ سبب عدم تعرّضهم لذلك هو الاختصار والتركيز على الجانب المهم والأساسي في الحديث وهو المتن والدلالة، لا لأنّ الشرح السندي لا يدخل في الشرح اصطلاحًا.
 ٢. إنّ التعريفات الثلاثة الأولى غير جامعة أيضًا من جهة أخرى حسب رأي الإمامية كونها اقتصرت على شرح ما يضاف إلى النبي صلى الله عليه وآله فقط دون ما يضاف للأئمة عليهم السلام؛ ووجه ذلك هو أنّ أصحابها ينطلقون من مدرسة عقدية لا ترى حجّة أحاديث الأئمة عليهم السلام، والتعريف الثاني وإن لم يصحّ بخصوص النبي صلى الله عليه وآله إلا أنّ هذا مراده قطعًا بعد معرفة المنطلقات العقدية

والفكرية للقاء. وهذا بخلاف التعريف الأخير الذي جعل المحور هو المعصوم عليه السلام وهو يشمل النبي والأئمة عليهم السلام.

٣. لم يكن التعريف الثاني موقفاً حيث عبّر عنه بأنه عمل ولم يعبر عنه بالعلم، مع أنّ قوام العلم من التعريف والموضوع والمسائل والغاية متوفرة فيه، مضافاً إلى ذلك تصريح العلماء على كونه علماً منهم الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) إذ قال: «النوع العشرون من هذا العلم - بعد معرفة ما قدّمنا ذكره من صحّة الحديث إتقاناً ومعرفة لا تقليداً وظناً- معرفة فقه الحديث، إذ هو ثمرة هذه العلوم، وبه قوام الشريعة» (الحاكم النيسابوري، ١٣٩٧ هـ، صفحة ٦٣).

كما أنّ هذا التعريف فيه مشكلة أخرى وهي عدم جامعته حيث قصر وظيفة الشرح الحديثي على شرح المتون الغامضة وتفصيل المتون المجملّة فقط، مع أنّ الشرح أعمّ من ذلك كما سيّضح من التعريف المختار، وكما هو واضح من كتب الشروح الحديثية التي لم يقتصر أغلبها على ما ذكر في هذا التعريف.

٤. الملاحظ في التعريف الثالث أيضاً أنّه قد قصر التعريف على شرح الحديث من الناحية الفقهية، مع أنّ الشرح الحديثي تنظيرياً وإجرائياً تطبيقياً أعمّ من ذلك وأوسع، فهو يشمل شرح الأحاديث العقدية والفقهية والأخلاقية وغيرها، فالتعريف من هذه الناحية غير جامع.

وينبغي أن أشير هنا إلى أنّ قيد «بقدر الطاقة البشرية» يشمل كلّ الشراح غير المعصومين عليهم السلام، فهم مطالبون ببذل الجهد واستفراغ الوسع من أجل الوصول للمراد الجدّي، لكن بقدر طاقته البشرية وهو واضح، وأمّا الشرح الصادر من المعصوم نفسه لحديثه أو لحديث معصوم آخر، فيمكن أن يقال: إنّه أحياناً وفي بعض الأحاديث وخصوصاً الأحاديث العقدية والمعرفية يكون فوق الطاقة البشرية؛ لأنّ علمهم فيض خاصّ من الله تعالى مباشرة أو بالواسطة؛ ولهذا يمكن أن يكون شرحهم لبعض الأحاديث فوق الطاقة البشرية، بمعنى أنّ الطاقة البشرية مهما كانت فهي قاصرة

عن الوصول لهذا المعنى أو لتلك الدلالة. وبناء على هذا يكون ذكر القيد في التعريف بنحو الأعمّ الأغلب.

الجهة الثانية: تقسيمات الشروح الحديثية:

سيشير البحث إلى أهم وأبرز التقسيمات المستفادة من كتب الشروح الحديثية والكتب المؤلفة عنها ولكن بنحو مختصر:

- **التقسيم الأول:** تقسيم شرح الحديث باعتبار وجود الوحدة الموضوعية بين الأحاديث المشروحة، أو عدم وجودها: والشروح الحديثية بهذا اللحاظ تنقسم إلى قسمين:

١. الشرح الموضوعي والتجزئي للحديث: وهو شرح كلّ حديث أو كلّ جزء جزء منه على نحو مستقل ومنفصل عن بقية الأحاديث، وقد يستعين الشارح أحياناً بأحاديث أخرى من أجل بيان الحديث لكنّه ليس من أجل تكوين رؤية كلية معصومية عن الموضوع الذي تحدّث عنه الحديث، بل من أجل بيان الحديث محلّ البحث فقط. ويمكن أن يمثّل لذلك بشرح مائة كلمة لأمر المؤمنين عليه السلام لكمال الدين ميثم بن علي البحراني (ت ٦٧٩هـ) فهو شرح يتناول بعض الأحاديث المختارة من كلمات أمير المؤمنين عليه السلام والتي لا يوجد جامع موضوعي بينها.

٢. الشرح الموضوعي والتوحيدي للحديث: وهو الشرح الذي يقوم به الشارح بدراسة الأحاديث التي تتحدّث عن موضوع معيّن عقدياً كان أم فقهياً أم أخلاقياً أم غيرها، ويقارن بينها ويوازن ويوحّد من أجل الخروج برؤية حديثة في الموضوع المبحوث الذي انطلق منه الشارح إلى الحديث بغية التعرّف على رؤية المعصوم عليه السلام فيه. ويمكن أن نمثّل لذلك بشروح الفقهاء للكتب الروائية الفقهية، فإنّ الفقيه لا يريد إيضاح معنى الحديث فحسب بل يريد أن يفتي على طبقه، والإفتاء على طبقه يقتضي منه مراجعة كلّ الأحاديث ذات الصلة، ومن هذه الشروح على سبيل المثال: كتاب ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأحكام لمحمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ)،

الذي هو شرح لكتاب تهذيب الأحكام لابي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

- **التقسيم الثاني:** تقسيم شرح الحديث بملاحظة الإجمال والتفصيل: وبهذا اللحاظ ينقسم الشرح على نوعين:

١. الشرح الإجمالي للحديث: وهو بيان المعنى العام للحديث بنحو يزيل الغموض عنه ويرفع اللبس الواقع فيه أو بعض مفرداته، بحيث يكون مفهوماً للقارئ، ويتجنب فيه الشارح الدخول في التفاصيل أو التوسع والبسط في الشرح بإيراد الإحتمالات والأقوال ومناقشتها ومحاكمتها. ويمكن أن يمثل لذلك بكتاب منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة لقطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي (ت ٥٧٣هـ) فإنه شرح إجمالي تجزيئي موجز لخطب نهج البلاغة التي جمعها الشريف الرضي (ت ٤٠٦هـ).

٢. الشرح التفصيلي للحديث: وهو بيان معنى الحديث تفصيلاً بنحو يزيل الغموض عنه ويرفع اللبس الواقع فيه أو في بعض مفرداته، مع إيراد الإحتمالات والأقوال ومناقشتها وترجيح بعضها على بعض مع ذكر الأدلة والقرائن والشواهد على هذا الإختيار (بيانوي، ١٤٣٨هـ، الصفحات ٧٥.٨٤، العدد ٤ مج ٤٢). ويمكن أن يمثل لذلك بعدة شروح موسوعية منها استقصاء الاعتبار في شرح الإستبصار لمحمد بن الحسن نجل الشهيد الثاني (ت ١٠٣٠هـ).

- **التقسيم الثالث:** تقسيم الشرح بلحاظ الموضوعات التي تناولتها الروايات: وبهذا اللحاظ ينقسم الشرح على أنواع عديدة:

١. شرح الأحاديث العقدية: وهو الشرح الذي يتناول الأحاديث التي تتعلق بالعقيدة وما يتعلق بها من شؤون وتوابع، ويمكن أن نمثل لها بشرح صدر الدين محمد بن إبراهيم الشيرازي (ت ١٠٥٠هـ) المسمى بشرح أصول الكافي.

٢. شرح الأحاديث الفقهية: وهو الشرح الذي يتناول أحاديث تتعلق بالجانب الفقهي والتشريعي، سواء كانت أحاديث مختارة يتم انتقاؤها من قبل الشارح لبعض

الأسباب التي يراها جديرة بالإختبار والشرح، كشرح الحديث المشهور «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام» الحديث الذي أصبح مثاراً للجدل والنقاش بين العلماء فكتبوا فيه الرسائل والكتب المبسطة، ومنها على سبيل المثال رسالة في قاعدة لا ضرر ولا ضرار لمهدي الموسوي الكماري (ت ١٤٠٠ هـ).

٣. شرح الأحاديث الأخلاقية: وهو الشرح الذي يتناول الأحاديث التي تتعلق بتزكية النفس وتهذيبها وتحليلتها بالفضائل وتخليتها عن الرذائل، ويمكن أن يمثل لذلك بكتاب الأربعون حديثاً لروح الله الموسوي الخميني (ت ١٤٠٩ هـ) الذي تناول فيه أربعين حديثاً عن أئمة أهل البيت عليهم السلام تتعلق بتزكية النفس وتزكيتها.

٤. شرح أحاديث السيرة: أي: سيرة النبي صلى الله عليه وآله أو سيرة أحد المعصومين عليهم السلام، ويمكن أن يكون كتاب السيرة النبوية عند أهل البيت عليهم السلام لعلي الكوراني (ت ٤٤٥ هـ) مثلاً لهذا القسم، فقد تناول المؤلف السيرة حسب الوارد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام.

٥. شرح الأحاديث المتعلقة بالعلوم الطبيعية: كعلوم الطب والفلك والإنسان والحيوان والنبات وغيرها: ويمكن أن يمثل لذلك بشرح الرسالة الذهبية للإمام الرضا عليه السلام فهي رسالة تتعلق بالطب وكيفية الحفاظ على الصحة وتجنب المرض، بعث بها الإمام عليه السلام إلى المأمون العباسي الذي طلب منه أن يكتب رسالة في مسائل الطب وأجابه الإمام عليه السلام على ذلك، ولنفاضة هذه الرسالة وأهميتها فقد انبرى أكثر من عشرين شارحاً لها من العلماء كما ذكر باقر شريف القرشي (ت ١٤٣٣ هـ) منهم: ميرزا محمد هادي بن ميرزا محمد صالح الشيرازي (ق ١٢ هـ) شرحها و أسماها عافية البرية في شرح الذهبية، ومنهم شمس الدين محمد بن محمد بدیع الرضوي المشهدي (ق ١٢ هـ) له شرح الذهبية (القرشي، ١٤٣٣ هـ، صفحة ١٩٩).

- **التقسيم الرابع:** تقسيم الشرح من حيث السعة والإختصار: وبهذا اللحاظ ينقسم الشرح على ثلاثة أنواع:

١. الشرح الموسع: ويمكن أن نمثل لهذا النوع بعدة شروح موسوعية كروضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه لمحمد تقي المجلسي (ت ١٠٧٠ هـ)، فإنه يقع على بعض الطبقات في أربعة عشر جزءاً، وفي بعضها في تسعة عشر جزءاً.

٢. الشرح المختصر: وهو الشرح الذي يركز على بعض العبارات الغامضة والخفية وغير الواضحة ويتجنب الدخول في مداليل الحديث ومعانيه والمحتملات فيه ومناقشتها وتقويمها وتصويبها، ويمكن أن نمثل لهذا النوع بالذريعة إلى حافظ الشريعة لرفيع الدين محمد بن محمد مؤمن الجيلاني (ق ١١ هـ).

٣. الشرح المتوسط: وهو شرح للحديث متوسط بين القسمين المتقدمين، ويمكن أن نمثل لذلك باختيار مصباح السالكين وهو شرح متوسط لنهج البلاغة لكمال الدين ميثم بن علي البحراني (٦٧٩ هـ).

- **التقسيم الخامس:** تقسيم الشرح بلحاظ كونه عامًا يشمل الروايات الواردة عن أهل البيت عليهم السلام واماورد من روايات مشابهة ومماثلة لها عن الجمهور، أو شرحًا خاصًا لروايات أهل البيت عليهم السلام: وبهذا اللحاظ يقسم الشرح على نوعين:

١. شرح الحديث المقارن: ومثل هذا اللون من الشرح قد سار عليه بعض الشراح في روايات العقيدة وفي أحيان قليلة في روايات الفقه، ويمكن أن نمثل لذلك بكتاب جمع القرآن. نقد الوثائق وعرض الحقائق لعلي الشهرستاني، فقد تناول المؤلف روايات جمع القرآن الواردة عن المدرستين وناقشها سندًا ودلالة وبيّن الحق في المسألة.

٢. شرح الحديث غير المقارن: وهو الشرح الذي تناول فيه الشارح الروايات الواردة عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام فقط، ويقوم بشرحها وبيانها وفق المنهج والطريقة التي يراها الأنسب والأصح بنظره، والأعم الأغلب من الشروح التي تقدّمت هي من هذا

النوع، فهي شروح حديثة غير مقارنة إلّا في حالات نادرة يتعرّض فيها الشارح إلى بعض روايات الجمهور ممّا له صلة بالموضوع الذي تحدّث عنه رواية الإمام عليه السلام.

- **التقسيم السادس: تقسيم الشرح الحديثي من حيث الأسلوب:** وشرح الحديث بهذا اللحاظ ينقسم على نوعين:

١. الشرح بالقول: وهو الشرح الذي يتصدى فيه الشارح إلى مواضع معينة من سند الحديث أو متنه، فيذكر اللفظ أو العبارة من سند الحديث أو متنه ويصدرها بكلمة "قوله"، ثم بعد ذلك يشرح اللفظ أو العبارة من مختلف جوانبها وإن تعدّد موضوعها، وقد يسمّى بالشرح الموضوعي أيضًا، وجلّ شروحات الإمامية التي تقدّمت هي من هذا النوع من الشرح. وينبغي الألتفات إلى أنّ كلمة "قوله" ذكرت على نحو الغالب وإلّا فهناك من الشرح من لم يذكرها مع كون الشرح من هذا النوع.

٢. الشرح المزجي: وهو الشرح الذي يمزج فيه الشارح بين النص الأصلي للحديث والشرح، بأن يذكر الشارح اللفظ أو العبارة من سند الحديث أو متنه، ويذكر قبلها أو بعدها من كلامه هو ما إذا قرئ مع عبارة المتن اتضح معناه (بيانوي، ١٤٣٨هـ، صفحة ٨٧).

المطلب الثاني: البحوث النظرية لمنهج شرح الحديث بالعقل عند الإمامية

البحوث النظرية المرتبطة بالعقل كونه أحد المناهج المهمة التي وظّفها الشراح في شرحهم للحديث الشريف كثيرة جدًا، ولكن سنشير إلى بعضها من خلال الجهات الآتية:

الجهة الأولى: يطلق العقل اصطلاحًا على معانٍ كثيرة، ذكر أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) أربعة منها، والذي يناسب محلّ الكلام منها هو تعريفه بأنّه «الوصف الذي يُفارق الإنسان به سائر البهائم، وبه أصبح مستعدًا لقبول العلوم النظرية، وتدير الصناعات الخفية» (الغزالي، ١٤٢٦ هـ، صفحة ٨٥) فقد ذكر أنّ العقل هو الوصف الذي به امتاز الإنسان عن بقية البهائم، وبه أصبح الإنسان مستعدًا ومؤهلًا لتقبل العلوم النظرية والصناعات الخفية التي تتطلب تفكيرًا ودقة واستنتاجًا وموازنة ومقارنة وغير ذلك من أمور لا توجد إلّا عند الإنسان. بينما ذكر محمد باقر المجلسي (ت ١١١١ هـ) ستة معانٍ للعقل، وأهمّها والذي يناسب المقام منها هو تعريفه بأنّه «قوة إدراك الخير والشرّ، والتمييز بينهما، والتّمكّن من معرفة أسباب الأمور وذرات الأسباب» (المجلسي، ١٤٠٣ هـ، ١/١٠٩٩).

وهذا المعنى الذي ذكره المجلسي للعقل مع قليل من التدبّر والتأمّل هو في حقيقته المعنى الذي ذكره الغزالي ذاته، ومن مجموع تعريفهما يمكن لنا أن نعرّف العقل بتعريف يتناسب مع محل البحث وهو تعريفه بأنّه «القوة الموجودة في الإنسان، التي بها يفارق غيره من الحيوانات، ويكون بها قادرًا على معرفة الخير والشرّ، والتحليل والربط بين الأشياء والاستدلال والاستنتاج»، وهذا المعنى هو المراد هنا كما سيتضح في الجهة الآتية.

الجهة الثانية: العقل تارة ينظر إليه كأداة يوظّفها شراح الحديث في الشرح من أجل الوصول للمعنى المراد من قبل المعصوم عليه السلام، وتارة ينظر له كمنهج له أصوله وله قواعده إن سار عليه الشارح بخطوات مرتبة ومنهجية ومتراصة سيصل إلى

المقصود من كلام المعصوم عليه السلام. ومن الواضح أنّ النظر الأوّل لا يتنافى مع النظر الثاني إلّا باعتبار أنّ الثاني منهجاً والأوّل أداة، وإلّا فكلا النظريّن يكون المحكّم في الشرح هو العقل. وعلى أيّ حال، فالمقصود من منهج شرح الحديث بالعقل هو المنهج الذي يكون العقل هو الأداة التي توظّف من قبل الشراح في بيان المقصود من كلام المعصوم عليه السلام، بلا فرق بين كون العقل غريزيّاً فطريّاً بسيطاً أم نظريّاً برهانيّاً مركّباً، وبلا فرق أيضاً بين أن يكون عقلاً نظريّاً أم عقلاً عمليّاً. بل يمكن القول بأنّ المنهج العقلي في شرح الحديث يشمل حتّى ما يصطلح عليه بالمنهج الاجتهادي وهو المنهج القائم على بذل الجهد الفكري وإفراغ الوسع من أجل الوصول لمراد المعصوم عليه السلام، ويستعين الشارح من أجل ذلك بكلّ ما شأنه أن يحقّق له هذه الغاية كالقرائن والسياق وأقوال اللغويين والبلاغيين وغيرهم، بعد محاكمتها وموازنتها وتحليلها والتدقيق فيها حتّى يصل لقناعة اطمئنانية أو يقينية بالمقصود من الحديث الشريف. والمنهج الاجتهادي هو المنهج السائد عند الفقهاء في شرحهم للأحاديث الفقهية على الأقلّ، فهم يتوسّلون بكلّ قرينة قريبة كانت أو بعيدة، ظاهرة أو خفية، يمكنها أن تساعد في الوصول لقناعة تامّة بمراد المعصوم عليه السلام، وعلى أساس تحقّق مثل هذه القناعة لديهم يُفتون بالحكم الشرعي المستفاد من تلك الرواية.

وسيتّضح من خلال الأمثلة التي سنوردها من شراح الحديث الإمامية أنّ شرحهم لا يقتصر على حكم العقل الفطري والبرهاني، بل يشمل حتّى ما أسميناه بالشرح الاجتهادي.

الجهة الثالثة: تُقسم القضايا من حيث إدراك العقل لها، على ثلاثة أقسام:

١. القضايا الّتي لا يملك العقل طريقاً لإدراكها: لأنّها فوق مُستواه، ولابدّ من وجود مصدر آخر لتحصيل العلم بها، كمعظم مسائل الآخرة والجنّة والنار، وصفات الملائكة وما شابه ذلك، وطريق معرفتها هو القرآن الكريم، وأحاديث المعصومين عليهم السلام، قال ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ): «العقل ميزان صحيح، فأحكامه يقينية لا كذب فيها، غير

أَنَّكَ لَا تَطْمَعُ أَنْ تَرْنَ بِهِ أُمُورَ التَّوْحِيدِ وَالْآخِرَةِ، وَحَقَائِقَ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ، وَكُلِّ مَا وَرَاءَ طَوْرِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ طَمَعٌ فِي مُحَالٍ» (ابن خلدون، ١٤٠٨هـ، صفحة ٥٨٢/١).

٢. القضايا النَّظَرِيَّة: وهي القضايا الَّتِي تُكْتَسَبُ عَنْ طَرِيقِ النَّظَرِ وَالفكر والتَّجَارِبِ، وهذه القضايا تُشكِّلُ مَعْظَمَ قضايا العلوم في مختلف التخصصات.

٣. القضايا الصَّرُورِيَّة: وهي القضايا الَّتِي لَا تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ لِإثباتها، ويتساوى جميع البشر في إدراكهم لها، مع تحقُّق أسباب الإدراك وشروطه.

اذن اتضح هذا نقول: لابدَّ من الالتفات إلى أَنَّ شرح الحديث بالعقل إِنَّمَا يَكُونُ فِي المساحات التي للعقل الدخول بها وإبداء الرأي فيها، فالقضايا من القسم الأوَّل كعالم البرزخ والجنَّة والنار وأمثالهما ممَّا تعلم من قبل الوحي وهي فوق مستوى العقل وإدراكه، لأمعنى لإقحام العقل فيها وطلب معرفتها وبيان تفاصيلها من خلاله.

نعم المسموح للعقل فيها هو أن يتأمَّل في المقصود من الأحاديث التي تتحدَّث عنها ويبدل جهده ويفرغ وسعه من أجل الوصول لما يريده المعصوم عليه السلام منها، وإلى بعض ما ذكرناه أشار محمد حسين الصغير (ت ١٤٤٤هـ) بقوله: «والعقول وإن كان لها قابلية الإدراك إِلَّا أَنَّهُ إدراك يتناول الكليات ولا يتعدَّى إلى الجزئيات والفروع التي تحتاج إلى دليل نصِّي على إرادتها، وهذا لا يمانع من أن يدرك العقل خصائص كثيرة في تفسير النصوص جارية وفق مقتضيات العقل السليم، ويستفاد من هذا الرجوع إلى العقل السوي باعتباره مجردًا غير خاضع لتأثيرات أخرى تصدَّه عن الوصول للواقع» (الصغير، ١٤٢٠هـ، صفحة ٧٣). وكلامه هذا وإن أوردته في كتابه حول مبادئ تفسير القرآن الكريم إِلَّا أَنَّهُ لَا خصوصية فيه للاختصاص بالقرآن الكريم، بل هو مطلق يشمل القرآن الكريم والحديث الشريف معًا؛ لأنَّ النصوص التي ذكرها في كلامه تشمل الإثنين. أمَّا الروايات الشريفة التي تتحدَّث عن القضايا من النوع الثاني فلا مشكلة في توظيف العقل فيها، قبولًا ورفضًا بمعنى أَنَّهُ يمكن الحكم بصدور الحديث أو عدم صدوره من المعصوم عليه السلام من خلال تحكيم العقل مادامت الروايات تحدَّث في مساحات

العقل، أو شرحاً وبياناً بمعنى بيان ما تناولته الأحاديث من مسائل تتعلق ببعض المسائل الدقيقة في الدين والتي يعجز غير العقل والاستنتاج الفكري عن الوصول إليها والإحاطة بتفاصيلها. وأمّا القضايا من النوع الثالث فالكلّ متساوون فيها حسب الفرض فيمكن شرحها وبيانها بالعقل كما يمكن الاسترشاد بالنقل فيها تأييداً وتأكيداً وتصحيحاً أحياناً.

الجهة الرابعة: الحكم العقلي - الحجّة شرعاً - والذي يمكن من خلاله قبول أو رفض الأحاديث الشريفة، أو معرفة المقصود منها، إنّما الحكم العقلي القطعي؛ فإنّ القطع حجّة بذاته لكشفيته التامة عن الواقع، ويمكن أن يلحق به الحكم العقلي الإطمئنان؛ لأنّ العقلاء يتعاملون مع هكذا حكم معاملة الحكم القطعي ولم يرد ردع من قبل الشارع المقدّس عن مثل هكذا أحكام مع وجودها وبكثرة عند الناس في زمن المعصومين عليهم السلام، بل الحجّة يمكن أن تشمل حتّى الحكم العقلي الإجتهادي إن وسّعنا من دائرة العقل ليشمل حتّى الاجتهاد كما ألمحنا إلى ذلك في ما تقدّم.

وعلى أيّ حال يمكن أن يستدلّ بعدّة أدلّة على مشروعية الرجوع للعقل في قبول أو عدم قبول الأحاديث الشريفة، وفي بيانها ومعرفة المقصود منها، فمن الآيات الدالّة على الحجّة الآيات التي تدعو إلى التعقّل والتفكّر في آياته كقوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (الانباء، ١٠)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ (القمر، ١٧)، وكالآيات التي تذكّر من لا يتدبّر القرآن منها قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ (محمد، ١٤)، كذلك الروايات الكثيرة منها ما ورد عن الإمام الكاظم عليه السلام أنّه قال لهشام بن الحكم: «يا هشام إنّ لله حجتين، حجة ظاهرة وحجة باطنة، فأما الظاهرة فالرسل والأنبياء والأئمة، وأمّا الباطنة فالعقول» (الكليني، ١٤٣٢ هـ، ٣٥/١، ح ١٢)، وجعله حجة باطنة كالأنبياء والأئمة عليهم السلام لدليل واضح على حجّة توظيفه وجواز الاستناد إليه والعمل وفق نتائجه.

المطلب الثالث: نماذج تطبيقية للمنهج العقلي في شرح الحديث عند الإمامية

تمثل عملية شرح الحديث عند الإمامية عمقاً علمياً يتجاوز مجرد بيان الألفاظ والمعاني الظاهرة كما هو الملاحظ من الشروحات التي وصلتنا منهم؛ إذ انفتح عدد كبير من هؤلاء الشُّراح على توظيف أدوات معرفية متنوّعة كان العقل من أهمّها وأبرزها، وخصوصاً عندما تتداخل المعاني، أو تتشعب الدلالات، أو تتعارض ظواهر الأخبار، فلم يكن الحلّ إلاّ اللجوء إلى العقل لفضّ النزاع والوصول للمعنى المراد، وإن أمكن أن يسمّى مثل هذا المنهج بالمنهج الاجتهادي أحياناً.

وعلى أيّ حال فقد اتّجه جملة من أكابر الشُّراح إلى استنطاق الروايات استنطاقاً عقلياً خصوصاً في الروايات العقدية، فيراعي في الشرح مبادئ العقل القطعي أو ما يلحق به، ويربط بين الحديث ومقتضيات الواقع والمعرفة العقلية اليقينية وصولاً للمراد من قبل المعصوم عليه السلام بأصحّ الطرق وأسلم الأدوات.

ويأتي هذا التوظيف امتداداً لما أسّسه المتكلّمون الإمامية من تقديم العقل كأصل من أصول الاستدلال في العقيدة والدين، ليكون له دورٌ آخر وهو دوره في الفهم والبيان واستنطاق النصوص الشريفة، بل وفي محاكمتها أحياناً. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى نماذج كثيرة من كلمات الشُّراح الذين كانت بصمات هذا المنهج بادية على شرحهم: منها: ما ذكره القاضي سعيد القمي (ت ١٠٤٩ هـ) وهو بصدد شرحه لما نقله الصدوق في توحيده بسنده إلى الحارث الأعور عن أمير المؤمنين عليه السلام وهو يتحدّث عن الله عزّ وجلّ في خطبة له منها: «الذي ليست له في أوليته نهاية، ولا في آخريته حدّ ولا غاية» (الصدوق، ١٤٣٨ هـ، ص ٢٣)، بأنّ وصف الأول في عالم الممكنات لا بدّ له من نهاية من طرفيه، فطرف ينتهي بعقلته التي أوجدته بعد أن كان عدماً، والطرف الثاني ينتهي بالموجود الآخر الذي هو يعتبر أولاً بالنسبة إليه وذاك الآخر ثانٍ له، وهذا المعنى مستحيل على الله تعالى، فإنّ أوليته بمعنى آخر غير ما نعهده من معنى في الممكن؛ إذ لا علة له حتى ينتهي في جهة بدئه إليها، ولا ثاني له عز شأنه حتى يتمّ إلى حدّه؛ إذ ليس

هو واحد من الأعداد، فليست له سبحانه في أوليته نهاية ولا في نهايته حد ولا غاية، فأوليته بمعنى أن لشيء قبله، وآخريته بمعنى أن لا شيء بعده (القاضي القمي، ١٤١٥هـ، ٧٦/١).

قد بين الشارح أنّ وصف الأوليّة للموجودات الإمكانية لا يمكن أن يصدق على الله تعالى؛ إذ الأول الإمكانية محدود بطرفيه والله عزّ وجلّ غير محدود؛ إذ لا طرف له حتّى يحدّ به، وعلى هذا الأساس فالأولى التي تناسبه هي الأولى بمعنى لا قبل له، كما أنّ الأخيرة التي تناسبه هي أنّه لا بعد له. ومن الواضح أنّ هذا الشرح الذي مارسه القميّ للحديث الشريف هو شرح عقليّ برهانيّ؛ إذ لم يوظّف أيّ منهج آخر في بيان دلالة الحديث الشريف كاللغة وعلوم العربية أو غير ذلك من مناهج وأدوات.

ومنها: ما ذكره صدر الدين الشيرازي (ت ١٠٥٠هـ) وهو بصدد شرحه لما رواه الكليني بسنده عن أبي حمزة قال: قال لي علي بن الحسين عليهما السلام: (يا أبا حمزة إنّ الله لا يوصف بمحدودية، عظم ربّنا عن الصفة فكيف يوصف بمحدودية من لا يحدّ ولا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير) (الكليني، ١٤٣٢هـ، ٢٤٧/١) حيث قال: "...فقلّوه عليه السلام: "لا يوصف بمحدودية"، إشارة إلى أنّه مجيد بنفس ذاته لا بصفة المحدودية؛ لأنّه لو وصف بصفة زائدة يلزم أن يكون محدوداً مدرّكاً بالأوهام؛ لأنّ تلك الصفة ليست بواجبة الوجود وآلا لم تعدد الإله، تعالى الله عن الشريك علواً كبيراً، بل كانت ممكنة مخلوقة، فلزم اتصافه بصفات المخلوقات وسمات المحدثات، فكيف يوصف بصفة زائدة ممكنة من لا يدركه بصائر العقول ولا تمثله أبصار العيون وهو البصير يدرك البصائر والأبصار قبل خلق القوى والمشاعر وهو اللطيف ؟ فكيف يدركه الكثيف من عقل وحس وهو الخبير قبل ايجاد صفة العلم والخبر فكيف يوصف بزائد من الصفة؟! (ملاً صدرا الشيرازي، ١٣٦٦هـ، ١٩٧/٣).

فالملاحظ من كلام الشيرازي في هذا الحديث وفي أغلب الأحاديث التي شرحها أنّه قد استعمل المنهج العقلي البرهاني في بيان ما أراده الإمام عليه السلام، فقد بين أن

الوجه في عدم صحّة وصفه تعالى بصفة زائدة على الذات، أنّ وصفه كذلك يوجب المحدودية؛ لأنّ تلك الصفة العارضة إن كانت واجبة الوجود يلزم تعدّد الواجب وهو مستحيل، وإن كانت ممكنة يلزم وصفه بصفات الممكنات وهو مستحيل أيضاً.

ومنها: ما ذكره محمد تقي المجلسي (ت ١٠٧٠ هـ) على تفسير الإمام الإمام الرضا عليه السلام كما رواه المفصل عنه: «(رَبِّ الْعَالَمِينَ)» (الفاحة، ٢) تَوْحِيدٌ لَهُ وَتَحْمِيدٌ وَإِقْرَارٌ بِأَنَّهُ هُوَ الْخَالِقُ الْمَالِكُ لَاغَيْرُهُ» (الصدوق، ١٤٠٦ هـ، ٢١٩/١)، وحسب رواية العيون والعلل «تَمْجِيدٌ وَتَحْمِيدٌ» بدلاً عن «تَوْحِيدٌ لَهُ وَتَحْمِيدٌ» (الصدوق م، ١٤٢٧ هـ، ١١٤/٢) (الصدوق، ١٣٧٨ هـ، ١٠٢/٢)، فقد قال المجلسي في ذلك: "أمّا كونه توحيداً له تعالى فلا أنّ المراد من العالم ما يعلم به الصانع، وهو كل ما سوى الله تعالى، وجمع ليدل على جميع أنواعه توضيحاً سيما ذوي العقول من الملائكة والإنس والجنّ والشياطين، فإذا كان الله تعالى خالق الجميع ومدبرهم ومربهم، فيكون هو الواجب تعالى وغيره آثاره، والتمجيد ما يدلّ على العظمة، والتحميد ما يدلّ على الجميل ودلالته ظاهرة. وقوله: «إقرار» على نسخة التوحيد، توضيح وبيان، وعلى نسخة التمجيد، إشارة إلى التوحيد وتأسيس، فهو أولى". (المجلسي، ١٤٣٠ هـ، ٣٧١.٣٦٨/٢) ومن الواضح أنّ ما ذكره المجلسي للرواية وللآية هو نحو من الاستدلال العقلي؛ حيث أثبت توحيد عَزَّ وَجَلَّ من خلال ربوبيته ببيان عقلي لا يقبل الريب لمن آمن مسبقاً بالربوبية، وهي قد أخذت مسلّمة كأصل الموضوعي، وكذلك الحال في كلامه حول التمجيد وإن لم يفصل فيه.

ومنها: ما ذكره محمد صالح المازندراني (ت ١٠٨١ هـ) في شرحه لما رواه الكليني بسنده عن جَمِيعِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَيُّ شَيْءٍ اللَّهُ أَكْبَرُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، فَقَالَ: وَكَانَ ثُمَّ شَيْءٌ فَيَكُونُ أَكْبَرَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ أَنْ يُوصَفَ» (الكليني، ١٤٣٢ هـ، الصفحات ٢٨٠.٢٧٩/١، كتاب التوحيد/ب ١٦، ح ٨) في معرض بيانه للحديث الشريف بأنّ «الله أكبر» إمّا في مرتبة ذاته

وإما في الأزل وإما في نفس الأمر، وعلى جميع هذه المعاني تفسير «الله أكبر» بكونه أكبر من كل شيء مستحيل؛ فأما على المعنيين الأولين؛ فلأنه لم يكن في مرتبة ذاته المقدسة ولا في الأزل شيء حتى يتصور قياسه به ويقع فيه معنى التفضيل، وأما على الثالث فلأنه - تعالى شأنه - هو الحقّ الثابت بذاته وفي نفس الأمر وكلّ ما سواه فهو باطل صرف وهالك محض بذاته، فلا ينبغي أن يقاس الحق الثابت على الباطل الصرف ويفضل عليه لانتفاء النسبة بينهما، فيكون الصحيح هو ما ذكره الإمام عليه السلام من معنى فقط، وهو أنّه أكبر من أن يوصف؛ لأنّه محرم على نوازع ثاقبات الفطن توصيفه، وعلى عوامق نافذات الفكر تكييفه، وعلى غوايص سابحات النظر تصويره، وعلى لطايف الأوهام أن تكتنيه، وعلى ثواقب الأفهام أن تستغرقه، وعلى مشاعر الأذهان أن تمثله (المازندراني، ١٤٢٩هـ، صفحة ٢٥/٤).

ومنها: ما ذكره محمد باقر المجلسي (ت ١١١١هـ) تعليقا على ما رواه الكليني بسنده عن أبي حمزة قال: سأل نافع بن الأزرقي أبا جعفر عليه السلام فقال: أخبرني عن الله متى كان؟ فقال: «متى لم يكن حتى أخبرك متى كان سبحانه من لم يزل ولا يزال...» (الكليني، ١٤٣٢هـ، ٢٢٠/١)، فقد ذكر أنّ الظاهر أن السائل كان غرضه السؤال عن ابتداء وجوده تعالى ولهذا نفى عليه السلام الابتداء بقوله: «متى لم يكن حتى أخبرك متى كان»، وقد بين الوجه في ذلك مستندا إلى دليل العقل بأنّ إثبات الإبتداء له تعالى يستلزم سبق العدم وهو أزلي الوجود يستحيل العدم عليه وإلا كان حادثا مخلوقا. وأضاف الشارح إلى ذلك بأنّه لو قيل: لما كان «متى» سؤالا عن الزمان المخصوص من بين الأزمنة لوجوده، ولا يصح فيما لا اختصاص لزمان به، لكن الجواب كما أجابه عليه السلام بقوله: «متى لم يكن حتى أخبرك متى كان»، والذي نبّه به على بطلان الاختصاص الذي أخذ في السؤال، ثم صرح بسرمديته بقوله: «سبحان من لم يزل ولا يزال» (المجلسي، ١٤٣٠هـ، ٣٠٧/١).

فكلامه واضح في أنّ المنهج الذي سلكه في شرح الحديث هو المنهج العقلي، فقد ذكر أنّ إثبات الابتداء له عزّ وجلّ يستلزم أنّه لم يكن ثم كان، وهذا يعني أنّه كان معدومًا ثم وجد، وكونه كذلك يتنافى مع كونه واجب الوجود الذي لم يزل ولا يزال أزليّ سرمديّ. وبهذا أوضح الإمام عليه السلام. وبالتبع الشارح. أنّ مثل هذا السؤال لا يصحّ على الله تعالى؛ إذ السؤال بـ(متى) إنّما يكون عن الزمانيات التي لها مبدأ، والله تعالى ليس من الزمانيات كما أنه ليس له مبدأ؛ ولهذا قال له الإمام عليه السلام موجّها السؤال للسائل ومفحّمًا له في الوقت نفسه «متى لم يكن حتى أخبرك متى كان»، فالله تعالى واجب الوجود، وواجب الوجود يستحيل عليه العدم، ولا بداية لوجوده كما لانهاية لوجوده، فلا يصح أن يسأل عنه بأنّه متى بدأ أو متى وجد؛ فإنّ مثل هذه الأسئلة هي إنّما تصح في الممكنات.

الخاتمة

بعد هذا العرض الموجز للمنهج العقلي عند شراح الحديث من الإمامية، اتضح لنا أنَّ مدرسة علماء الإمامية في الشرح الحديثي لم تكن أسيرة النقل المجرد ولا منغلقة على ظاهر النصوص دون تمحيص، بل اتَّسمت هذه المدرسة بجمعها بين الأصالة الروائية والانفتاح العقلي. لقد تبين لنا من خلال البحث أنَّ شراح الحديث الإمامية لم يتعاملوا مع الروايات الحديثية بعين جامدة، بل مارسوا عمليات عقلية متقدمة كالتحليل المنطقي، ووزن المتون، ومقارنة الروايات، واختبار دلالاتها، وكان للعلوم العقلية من منطق وفلسفة وعلم كلام حضور لافت في الشروح.

واتَّضح أيضاً أنَّ هذا المنهج العقلي لم يكن مقتصرًا على فئة محددة من الشراح، بل كان ظاهرةً عامة تجلَّت عند الأوائل والمتأخرين، وإن تباينت درجاتها وأساليبها بحسب التوجهات والبيئة المعرفية والظروف التاريخية.

وقد برز هذا المنهج العقلي بشكل خاص في عصورٍ شهدت توترات فكرية أو صراعات مذهبية أو توسعاً في التصنيف والتأليف، ممَّا استدعى تحصين التراث الحديثي وتمحيصه وتنقيته من الدخيل والضعيف. وهنا تجلَّى دور العقل الإمامي كحارسٍ للمعنى، وكمُرشد في فهم الحديث، وكآلية في كشف الدسّ والوضع والتأويل المنحرف. إن المنهج العقلي عند شراح الحديث الإمامية ليس مجرد وسيلة لفهم الروايات، بل هو تعبير عن عمقٍ حضاريٍّ وفكريٍّ، تجذَّر في مدرسة أهل البيت عليهم السلام، التي ما انفكت تحثُّ على التفاعل مع العقل، وتنمية الفهم، وعدم الجمود على ظواهر النصوص، بل تدعو إلى التبصر، والتأمل، ووزن المعاني بميزان الشرع والعقل معاً.

وختاماً، فإن هذا البحث ليس إلا محاولة أولية لإضاءة معالم هذا المنهج، وفتح الباب لمزيد من التأمل في أثر العقل في خدمة الحديث الشريف وفهمه، تسهم في مواصلة مشروع المدرسة الإمامية في تحقيق توازن معرفي أصيل بين النص والعقل.

المراجع

١. اسماعيل بن حماد الجوهري. (١٤٠٧ هـ). الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) (المجلد ط ٤). بيروت/ لبنان: دار العلم للملايين.
٢. الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي. (د.ت). العين (المجلد د.ط). بيروت/ لبنان: دار ومكتبة الهلال.
٣. أمين الإسلام الفضل بن الحسن الطبرسي. (١٤٢٦ هـ). مجمع البيان في تفسير القرآن (المجلد ط ١). بيروت/ لبنان: دار العلم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع.
٤. باقر شريف القرشي. (١٤٣٣ هـ). حياة الامام الرضا عليه السلام (المجلد ط ٢). النجف الاشرف/ العراق: دار المعروف. مؤسسة الامام الحسن لاهياء تراث أهل البيت عليهم السلام.
٥. بن محمد جمال. (١٤٢٤ هـ). ابن القيم الجوزية وجهوده في خدمة السنّة النبوية وعلومها (المجلد ط ٤). المدينة المنورة/ السعودية: الجامعة الاسلامية.
٦. جعفر السبحاني. (١٤١٩ هـ). الحديث النبوي بين الرواية والدراية (المجلد ط ١). قم المقدسة/ إيران: مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام.
٧. رفيع الدين محمد بن محمد مؤمن الجيلاني. (١٤٣٠ هـ). الذريعة إلى صاحب الشريعة (المجلد ط ١). قم المقدسة/ إيران: دار الحديث للطباعة والنشر.
٨. زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الشهيد الثاني. (١٤١٤ هـ). شرح البداية في علم الراية (المجلد ط ١). قم المقدسة/ إيران: منشورات الفيروز آبادي.
٩. سعيد بن محمد بن مفيد القاضي القمي. (١٤١٥ هـ). شرح توحيد الصدوق (المجلد ط ١). طهران/ إيران: مؤسسة الطباعة والنشر. وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي.
١٠. صدر الدين محمد بن ابراهيم بن يحيى القوامي ملاصدرا الشرازي. (١٣٦٦ هـ). شرح أصول الكافي (المجلد ط ١). طهران/ إيران: مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنگي.

١١. عبد الرحمن بن محمد بن محمد الحضرمي الاشبيلي ابن خلدون. (١٤٠٨هـ). ديوان المبتدأ والبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر (المجلد ط٢). بيروت/لبنان: دار الفكر.
١٢. عبد الله بن محمد حسن بن عبد الله المامقاني. (١٤٢٨هـ). مقباس الهداية في علم الدراية (المجلد ط١). قم المقدسة/ ايران: منشورات دليل ما.
١٣. علي خضير حجي. (١٤٤٥هـ). في الحديث التحليلي قواعد وتطبيق /القسم الاول (المجلد ط٢). النجف الاشرف/العراق: مطبعة الثقلين.
١٤. فتح الله بيانوي. (١٤٣٨هـ). أضواء على علم شرح الحديث. مجمع البحوث الاسلامية.
١٥. محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الحاكم النيسابوري. (١٣٩٧هـ). معرفة علوم الحديث (المجلد ط٢). بيروت/لبنان: دار الكتب العلمية.
١٦. محمد انور شاه بن معظم شاه الهندي الكشميري. (١٤٢٥هـ). العرف الشذي في شرح سنن الترمذي. ط١. بيروت/لبنان.
١٧. محمد باقر بن محمد تقي المجلسي. (١٤٣٠هـ). مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول (المجلد ط١). قم المقدسة/أيران: دار المصطفى لاحياء التراث.
١٨. محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود المجلسي. (١٤٠٣هـ). بحار الانوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار (المجلد ط٣). بيروت/لبنان: دار إحياء التراث العربي.
١٩. محمد بن الحسن الحارثي البهائي. (١٤٢٥هـ). زبدة الاصول (المجلد ط١). قم المقدسة/ إيران: انتشارات دار البشير.
٢٠. محمد بن الحسين بن علي بن بابويه الصدوق. (١٤٠٦هـ). من لايحضره الفقيه (المجلد ط١). بيروت/لبنان: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٢١. محمد بن خلف سلامة. (١٤٢٨هـ). لسان المحدثين (المجلد ط ١).
- الموصل/العراق: دار الاندلسية ودار الرياحين.
٢٢. محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق. (١٤٢٧هـ). عيون أخبار الرضا عليه السلام (المجلد ط ١). بيروت/لبنان: دار المرتضى.
٢٣. محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق. (١٣٧٨هـ). علل الشرائع (المجلد ط ١). قم المقدسة / إيران: منشورات الشريف الرضي.
٢٤. محمد بن محمد الغزالي. (١٤٢٦هـ). إحياء علوم الدين (المجلد ط ١). بيروت/لبنان: دار ابن حزم.
٢٥. محمد بن يعقوب الرازي الكليني. (١٤٣٢هـ). الكافي (المجلد ط ٣). قم المقدسة / إيران: دار الحديث للطباعة والنشر.
٢٦. محمد حسين الصغير. (١٤٢٠هـ). المبادئ العامة لتفسير القرآن الكريم (المجلد ط ١). بيروت / لبنان: دار المؤرخ العربي.
٢٧. محمد صالح ابن أحمد المازندراني. (١٤٢٩هـ). شرح أصول الكافي (المجلد ط ٢). بيروت/لبنان: مؤسسة التاريخ العربي.
٢٨. محمد صديق خان بن حسن بن علي بن لطف الله الحسيني الباري القنوجي. (١٤٢٣هـ). أبجد العلوم المرقوم في بيان أحوال العلوم (المجلد ط ١). بيروت/لبنان: دار التراث العربي.
٢٩. محمد بن علي بن الحسين بن بابويه الصدوق. (١٤٣٨هـ). التوحيد (المجلد ط ٨). قم المقدسة / إيران: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
٣٠. محمد تقي بن مقصود المجلسي. (١٤٣٠هـ). روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (المجلد ط ١). قم المقدسة / إيران: دار المصطفى لأحياء التراث.